

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

The experience of the United Arab Emirates in combating and
preventing corruption
Analytical study 2010-2020

سارة بوسعيد

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل الجزائر، Sara.bou88@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2021/11/06

Abstract:

We have aimed to shed light on the experience of the United Arab Emirates through this research in combating and preventing corruption. for this purpose, we have used all of descriptive, analytical, and case study approaches. At the end, we have concluded that the mechanisms that were adopted by the United Arab Emirates are very effective in combating and preventing corruption, it was based primarily on the accounting audit, which is the highest device for financial and accounting oversight, and on the enactment of a set of anti-corruption laws and to apply them in a fair way fair. It also promotes international and regional cooperation in this field.

Key words: United Arab Emirates, The reality of corruption, indicators measuring corruption, Anti-corruption laws, State Audit Insitution.

المخلص:

لقد استهدفنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه، وقد استخدمنا لغرض ذلك كل من المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، ومنهج دراسة حالة. وتوصلنا في الأخير إلى أن الآليات التي اعتمدها دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه تعتبر فعالة للغاية، فهي اعتمدت بدرجة أولى على ديوان المحاسبة الذي يعتبر أعلى جهاز للرقابة المالية والمحاسبية، وعلى سن مجموعة من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد والتطبيق العادل لها، كما عملت أيضا على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، واقع الفساد، مؤشرات قياس الفساد، قوانين مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة.

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

1. مقدمة:

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الرشيد تجربة رائدة ومتميزة على المستوى العربي، حيث ومنذ تأسيس ديوان المحاسبة في سنة 1976 الذي يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في الدولة، يتولى مهمة الكشف عن مختلف ممارسات الغش والفساد المالي، والرقابة على أموال الدولة بهدف التحقق من أن كافة الجهات الاتحادية الخاضعة لرقابته تستخدم مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفاعلية، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل مكانة متقدمة ضمن الدول الأكثر شفافية ونزاهة على المستوى العربي، إذ احتلت المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة رقم 21 على مستوى العالم في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وذلك وفق للمؤشر الخاص بسنة 2020، وهذا الترتيب الجيد للإمارات العربية يعكس الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها. ومن هنا كان الوقوف على دراسة هذه التجربة والبحث في سر تميزها أمرا في مهما من أجل استخلاص الدروس والاستفادة منها قدر المستطاع.

مما سبق فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو سر ريادة تجربة الإمارات العربية المتحدة عربيا في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما هو موقعها في بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد؟

- ما هي الآليات التي قامت عليها تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه؟

كما يتطلب تحليل إشكالية هذا البحث وضع الفرضيات التالية:

- تحتل الإمارات العربية المتحدة موقعا متقدما في مختلف المؤشرات الدولية لقياس الفساد؛

- تعتبر الآليات التي اعتمدها الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد فعالة ساهمت في جعلها من أنظف الدول العربية.

➤ **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تقييم واقع الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

- تتبع تطور أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد؛

- الوقوف على مختلف الآليات القانونية والمؤسسية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الفساد؛

➤ **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على كل من **المنهج الوصفي** الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوع محل الدراسة، و**المنهج التحليلي** عند رصد تطور أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد، ومحاولة تحليل هذا الأداء، وكذا تحليل مدى فعالية الآليات التي اتخذتها هذه الدولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، بالإضافة إلى **منهج دراسة حالة** من خلال اختيار دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه.

2. **نبذة عامة عن دولة الإمارات العربية المتحدة:**

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في شرق شبه الجزيرة العربية، في جنوب غرب قارة آسيا يحدها شمالا الخليج العربي، وشرقا خليج عمان وسلطنة عمان، وتحدها جنوبا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وغربا المملكة العربية السعودية، وقد تأسست في 2 ديسمبر 1971 من ست إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، ورأس الخيمة، مساحتها 83 ألف و600 كلم (منتدى الرياض الاقتصادي، 2013، صفحة 61؛ World Justice Project, 2020)، يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدولة في سنة 2019 حوالي 421.14 مليار دولار أمريكي (Trading economics, 2021)، في حين بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها حسب "الأونكتاد" في سنة 2018 بنحو 10.385 مليار دولار (إدارة الدراسات الاقتصادية، 2019، صفحة 44).

3. **واقع الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة:**

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

لقد تم اكتشاف العديد من حالات الفساد البارزة في أعقاب الأزمة المالية (2009-2010)، وعادة ما تنطوي هذه الحالات على احتيال أو اختلاس وحالات رشوة، وخاصة فيما يتعلق بتسهيل الصفقات المالية، ومن هذه الحالات داخل الإدارات الحكومية وتحديدًا في قطاع الكهرباء والمياه، وقطاع الشركات العقارية والاستثمارية، وقد أثبتت بعض القضايا النهائية التي رفعها ديوان المحاسبة الفساد المستشري في الدولة. وصنفت مستويات الفساد كما يلي: (منتدى الرياض الاقتصادي، 2013، صفحة 61، 62).

❖ **الفساد في القيادات:** الفساد الذي يقع ضمن صفوف القيادات السياسية والعليا في الإدارة العامة؛

❖ **الفساد في قطاع الأعمال:** وهو الفساد الذي يقع بين موظفي الشركات والموظفين العموميين والسلطات في المشاريع والمشتريات؛

❖ **فساد الأفراد:** وهو الفساد الذي يقع بين المواطن الفردي والموظفين العموميين والسلطات.

كما أوضح تقرير منظمة النزاهة الدولية بخصوص واقع الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة أن قطاع المشتريات العامة في الدولة يفتقر إلى الشفافية وينطوي على مخاطر فساد متوسطة للمستثمرين، حيث أبلغت شركتان من أصل خمس شركات عن تعرضهما لبعض أشكال الاحتيال في المشتريات، وعلى الرغم من ذلك تظهر الشركات درجة عالية من الثقة في المسؤولين الحكوميين لاتخاذ القرارات بموضوعية وعدم تفضيل الشركات أو الأفراد ذوي العلاقات الجيدة عند منح العقود العامة، وكذلك عدم اللجوء لدفع الرشاوى والعمولات غير المشروعة من أجل الحصول على العقود والترخيص. غير أن مشاركة الأسر الحاكمة في الاقتصاد عادة ما يخلق ساحة لعب غير متكافئة (Risk and compliance powered by GAN, 2020).

أما بالنسبة للفساد في النظام القضائي فمازالت المحاكم لا تتمتع بالاستقلالية التامة، حيث تخضع قرارات المحاكم للمراجعة من قبل القيادة السياسية، كما أنه مازال من غير المعقول تقريبا أن يتم استجواب الأشخاص الموجودين في السلطة أو المرتبطين بالعائلات الحاكمة (Fanack Home, 2020).

4. أداء الإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الدولية للفساد:

لقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة مركزاً مرموقاً في مختلف المؤشرات الدولية التي تقيس الفساد والحكم الرشيد، حيث تصنف ضمن الدول الأكثر نزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمند إنشاء ديوان المحاسبة استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تقلص من مختلف ممارسات الغش والفساد وتحسن من مستوى المساءلة والشفافية في استغلال المال العام. وفيما يلي نتعرف عن أدائها في بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد.

1.4 موقع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:

يعتبر هذا المقياس الأكثر شهرة واستخداماً على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، به عشرة (10) درجات (من الدرجة 0 إلى الدرجة 10) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد، وتعد الدرجة الصفر (0) هي أسوأ حالة وتمثل البلدان الأكثر فساداً، والدرجة (10) أحسنها على الإطلاق وتمثل البلدان الأكثر نزاهة، وابتداءً من سنة 2012 أصبح يحتوي على 100 درجة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات الصلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين في جميع أنحاء العالم، كما يعتمد على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام (كايد كريم، 2015، صفحة 91). وفيما يلي عرض للنتائج التي تحصلت عليها الإمارات العربية المتحدة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من 2010 - 2020:

الجدول 1: أداء الإمارات العربية المتحدة في مؤشر مدركات الفساد من 2010 - 2020

السنة	عدد البلدان	النقطة	الرتبة
2010	178	63	28
2011	183	68	28
2012	176	68	27
2013	183	69	26

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

25	70	175	2014
23	70	168	2015
24	66	176	2016
21	71	180	2017
23	70	180	2018
21	71	180	2019
21	71	180	2020

Source: Transparency International, 2010-2020,
<https://www.transparency.org/cpi2020/results>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تحسن ترتيبها السنوي في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، إذ قفزت من الرتبة رقم 28 في سنة 2010 بنقطة تقدر ب 63، إلى المرتبة رقم 21 في سنة 2020 بنقطة تقدر ب 71، وهي بهذا الترتيب تحتل صدارة الدول العربية في هذا المؤشر. وهذا الترتيب المتقدم لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر جاء نتيجة حرص المسؤولين في هذه الدولة على محاربة الفساد بكافة أشكاله، والمبادرات المختلفة التي أطلقتها للارتقاء بخدماتها بشفافية عالية والحرص على ضمان المساواة والعدالة في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، كما تعمل على تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وجعل مجتمع دولة الإمارات خالياً من مختلف أشكال الفساد والرشوة.

2.4 موقع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحوكمة العالمية (الحاكمية) للبنك الدولي:
بدأ تطوير هذا المؤشر بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999، وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في: حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، حكم القانون وضبط الفساد، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 2,5 سالب و2,5 موجب، حيث القيم المرتفعة تعني مستوى أعلى من الحاكمية (بوسعيود، 2018-2019، صفحة 48). وتستند المؤشرات الستة إلى أكثر من 30 مصدراً أساسياً للبيانات التي تبلغ عن الاستقصاء وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم (World Bank, 2020). يمكن الحصول على تفاصيل حول مصادر البيانات الأساسية وطريقة التجميع

وتفسير المؤشرات في ورقة منهجية WGI لدانيال كوفمان وآرت كراي وماسيمو ماستروزي 2010.

ومن خلال الجدول التالي نوضح النقاط التي حصلت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية (الحاكمية) للبنك الدولي خلال الفترة من 2010-2019.

الجدول 2: الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي من

2019-2010

السنة	التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مؤشر ضبط الفساد
2010	0,9-	0,8	0,9	0,32	0,32	0,9
2011	0,9-	0,91	1,06	0,45	0,50	1,08
2012	1,00-	0,86	1,15	0,68	0,54	1,16
2013	1,02-	0,89	1,18	0,78	0,62	1,28
2014	1,06-	0,77	1,44	0,99	0,65	1,20
2015	1,11-	0,76	1,51	1,11	0,64	1,07
2016	1,12-	0,44	1,41	0,97	0,89	1,28
2017	1,1-	0,62	1,42	1,01	0,80	1,13
2018	1,11-	0,71	1,43	0,93	0,81	1,15
2019	1,12-	0,7	1,38	0,98	0,84	1,11

Source: worldbank, 2010- 2019,

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home%20C3%A9C3%A0&_28/10/2019.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة حصلت على نقاط مقبولة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي خلال الفترة من 2010-2019، خاصة بالنسبة لمؤشري فاعلية الحكومة وضبط الفساد اللذين حققت فيهما نقاط جيدة تفوق 1 لأن هذا المؤشر محصور بين -2,5 و2,5 والقيم العليا هي الأفضل، وهذا يدل على مصداقية والتزام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة والتزامها بمكافحة مختلف أشكال

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

الفساد، أما المؤشر الوحيد الذي حصلت فيه على نقاط سالبة هو مؤشر حرية التعبير والمساءلة ما يجب عليها بذل مزيداً من الجهد في سبيل تعزيز الحريات الأساسية للأفراد. حيث وخلال فترة الدراسة حصلت في مؤشر ضبط الفساد على نقاط تفوق الواحد باستثناء في سنة 2010 أين حصلت على 0,9 كأدنى نقطة، وقدرت أحسن نقطة ب 1,28 حصلت عليها في سنتي 2013 و 2016، وفي سنة 2019 حصلت على 1,11 وهي نقاط تعتبر مقبولة ورائدة على المستوى العربي في مجال التصدي لمختلف أشكال الفساد وإرساء مبادئ الحوكمة الجيدة من شفافية ونزاهة وسيادة القانون.

3.4 ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر بازل3 الخاص بمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب: مؤشر بازل3 لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هو تصنيف سنوي مستقل يقوم بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، يصدر عن المركز الدولي للأصول التابع لمعهد بازل للحوكمة، يركز على أطر مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى العوامل ذات الصلة مثل الفساد والشفافية وسيادة القانون، وجاء هذا المؤشر في سياق تقاوم هذه الظاهرة الخطيرة التي تشل الاقتصادات وتشوه المواد المالية الدولية، حيث تتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها في جميع أنحاء العالم من 500 مليار دولار أمريكي إلى تريليون دولار أمريكي (Basel Institute on Governance, 2018, p. 2). وفيما يلي نوضح الرتب التي تحصل عليها دولة الإمارات العربية المتحدة سنوياً في مؤشر بازل3 لمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب:

الجدول 3: رتبة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر بازل3 الخاص بمكافحة غسيل الأموال

ومخاطر تمويل الإرهاب من 2014 - 2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	103	72	65	72	53	52	37
عدد الدول	162	152	149	146	129	125	141

Source: Basel Institute on Governance , 2014-2020,
https://baselgovernance.org/sites/default/files/2020-07/basel_aml_index_2020_web.pdf

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الإمارات العربية المتحدة تحقق تقدماً مستمراً في مؤشر بازل3 الخاص بمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب، فبعدما حصلت على رتبة تقدر ب 103 عالمياً في سنة 2014 تقدمت إلى المركز 37 عالمياً في 2020 وهو يعتبر إنجازاً كبيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة يدل على الجهود المبذولة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة من خلال القوانين والتشريعات الصارمة في هذا المجال، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والالتزام بها، والتطوير المستمر للمعاملات المصرفية وإخضاع البنوك لقواعد الحوكمة الرشيدة.

4. 4. أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سيادة القانون: يعد مؤشر سيادة القانون التابع لمشروع العدالة العالمية "World Justice Project" المصدر الرئيسي في العالم للبيانات الأصلية والمستقلة حول سيادة القانون، يغطي 128 دولة، ويعتمد على الدراسات الاستقصائية الوطنية، ويتضمن معايير عديدة منها: غياب الفساد، القيود على سلطات الحكومة، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن العام، قوة إنفاذ القانون، العدالة المدنية والجنائية، ويوفر هذا المؤشر معلومات حالية وموثوقة لواضعي السياسات، منظمات المجتمع المدني، الأكاديميين، المهنيين القانونيين، والمواطنين، وغيرهم، ويهدف إلى تشجيع إجراء إصلاح السياسات، وتطوير البرامج من أجل تعزيز سيادة القانون (World Justice Project, 2020, p. 2). وفيما يلي نقدم أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سيادة القانون من 2015-2020.

الجدول رقم (4): أداء الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سيادة القانون من 2014-

2020

السنة	2014	2015	2016	2017-2018	2019	2020
الرتبة	42	27	33	32	32	30
الدرجة	0,58	0,67	0,66	0,65	0,64	0,65

Source: World Justice Project ,2014-2020,

<https://worldjusticeproject.org/our-work/research-and-data/wjp-rule-law-index-2020>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أحسن نقطة حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر كانت في سنة 2015 حيث قدرت ب 0,67 من 1 وهو ما مكنها من

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

احتلال المرتبة 27 عالمياً، لتتراجع قليلاً في 2016، ثم تعاود التحسن من جديد وبشكل مستمر خلال الفترة من 2017 إلى 2020 إذ انتقلت من المرتبة 32 إلى المرتبة 30، لكن الملاحظ على الأداء العام لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر بأنه تتحصل على نقاط جيدة فاقت خلال مدة الدراسة 50%، ما يدل على التطبيق الصارم للقانون في هذه الدولة وخضوع الجميع له بدون استثناء أو تمييز، حيث تعتبر سيادة القانون من أهم مداخل مكافحة الفساد في الدولة والوقاية منه.

5.4. أداء الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، يقدم عدد من المؤشرات منها بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود،...إلخ، يشمل 190 اقتصاداً عبر العالم (The World Bank, 2020).

الجدول رقم (5): تطور أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة ممارسة

أنشطة الأعمال خلال الفترة من 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة	33	40	33	26	23	22	31	26	21	11
الدرجة	-	-	-	-	-	76,8	75,1	76,8	78,73	81,27
عدد الدول	183	183	182	185	189	189	189	190	190	190

Source: The World Bank, 2010-2019,

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business>

من خلال هذا الجدول يتضح لنا التقدم الكبير الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إذ انتقلت من المرتبة 33 من أصل 183 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 11 من أصل 190 دولة سنة 2019 بنقطة تقدر ب 81,29 وهي نقطة جيدة تجعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول على

المستوى العالمي التي تقدم بيئة صديقة للأعمال مع إدارة فعالة تمنح تسهيلات معتبرة للشركات الأجنبية العاملة بها أو التي تود الدخول في مشاريع استثمارية جديدة، حيث تسعى لتقليل مدة وتكلفة مختلف الإجراءات وتبسيطها قدر الإمكان كتلك الخاصة بالحصول على العقود والتراخيص والتزويد بمختلف الخدمات الضرورية كالكهرباء، والحصول على الائتمان، وترخيص البناء، وتسجيل الملكية.. إلخ، ومحاربة مختلف أشكال الرشوة والعمولات غير المشروعة التي تقدم مقابل أداء هذه الخدمات.

5. آليات مكافحة الفساد والوقاية منه في دولة الإمارات العربية المتحدة:

من الملاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً معتبرة في مجال مكافحة مختلف أشكال الفساد سواء داخل القطاع العام أو الخاص، وتحسين مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة، حيث حققت مراتب مقبولة عالمياً ورائدة عربياً في مختلف المؤشرات الدولية للفساد، ويرجع الفضل في ذلك لمختلف الآليات التي اتخذتها لمواجهة هذه الظاهرة والوقاية منها والتي سنتناولها فيما يلي:

1.5. الآليات القانونية لمكافحة الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة: (الأمم المتحدة،

2013، صفحة 2)، (Dackiw & All, 2016)، (Hugo, 2019)

- يتضمن الإطار القانوني للإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه قانون العقوبات رقم 3 لعام 1987 بصيغته المعدلة في عامي 2005 و 2006، وذلك بهدف زيادة العقوبات على الجرائم المتصلة بقضايا الفساد، والقانون الاتحادي رقم 35 لسنة 1992 المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية، وكذلك القانون الاتحادي رقم 11 لعام 1992 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية.

- وهناك قوانين أخرى ذات الصلة كالقانون الاتحادي رقم 4 لعام 2002 بشأن تجريم غسل الأموال، والقانون الاتحادي رقم 8 لعام 2011 بشأن إعادة هيكلة ديوان المحاسبة في الدولة وإسناد له مهمة مكافحة الفساد والوقاية منه، وكذا القانون الاتحادي رقم 11 لعام 2008 في شأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، والقانون الاتحادي رقم 2014/07 الخاص بمكافحة جرائم الإرهاب، والقانون الاتحادي رقم 2014/09 المعدل لبعض أحكام القانون الاتحادي 2002/4 الخاص بمكافحة جرائم غسل الأموال، بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم 39 لعام 2006 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، والقانون الاتحادي

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

رقم 21 لسنة 2001 بشأن الخدمة المدنية، وكذا قانون دبي 2016/4 بشأن الجرائم المالية، وقانون دبي 2009/37 بشأن إجراءات استرداد الأموال العامة والخاصة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني (قانون الاحتيال المالي).

2.5. الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه في دولة الإمارات العربية المتحدة:
1.2.5. ديوان المحاسبة: أنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1976، وأعيد تنظيمه بموجب القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2011، وهو يعد أعلى جهاز للرقابة المالية والمحاسبية يستمد سلطاته وصلاحياته من الدستور والقانون، حيث يمارس دورا رقابيا على الإدارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية التابعة للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة (ديوان المحاسبة الإماراتي، 2020)، وهو بوصفه السلطة المختصة بمكافحة الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهو يضطلع بالرقابة المالية والإدارية في الدولة، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والإدارية، وعلاوة على المهام الوقائية التي يباشرها الديوان، فإنه مخول لإجراء التحقيق في الانتهاكات المالية، وإذا كانت هذه الانتهاكات منطوية على جريمة يحيل الديوان القضية إلى المدعي العام الاتحادي بغية إجراء التحقيق، ويعمل هذا الأخير بالتنسيق مستمر مع النيابة العامة (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 9). ويقوم الديوان بتقديم تقارير دورية إلى كل من المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء تتضمن نتائج أعمال الرقابة ومدى مصداقية المعلومات الصادرة عن الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية ومدى التزامها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لمراكز اتخاذ القرار بما يضمن حسن استخدام الموارد المالية (ديوان المحاسبة الإماراتي، 2020).

وقد دعم دور الديوان في محاربة الفساد، للقيام بمهامه في المراقبة والحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد وكشف الاختلاس والإهمال والبحث في أسبابها ودراسة نواحي القصور في التشريع ونظام الرقابة الداخلية، حيث يعمل نيابة عن الدولة للتأكد من كفاءة النظام المالي في الجهات التابعة للحكومة الاتحادية لضمان حسن استخدام المال العام وتحسين أداء الخدمات الحكومية وذلك من خلال المراقبة على جميع الأموال العامة (منتدى الرياض الاقتصادي، 2013، صفحة 62). وقد أصدر دليل أفضل الممارسات في مكافحة الاحتيال

عام 2011 يعرض فيه الدور الكبير الذي يلعبه في الحد من الاحتيال، وذلك وفق خطة لمكافحة الاحتيال ومنهجية في الإبلاغ عن الاحتيال وإجراءات حماية الموظفين الذين يبلغون عن حالات الاشتباه بوقوع الاحتيال وإعداد سجل الاحتيال لتقييم مكافحة الاحتيال وإعداد الدراسات والخطط اللازمة للقضاء عليه، ويمكن هذا الدليل من تزويد مؤسسات القطاع الحكومي والجهات المعنية بالإرشادات الضرورية التي تساعد على تحسين استخدام المال العام من خلال تفعيل أدوات التحكم المؤسسي في الجهات الخاضعة لرقابته كما يهتم أيضاً بمجال التدريب حيث ينظم برامج تدريبية عن الرقابة المالية والحوكمة المؤسسية لدواوين المحاسبة الخليجية (ديوان المحاسبة، 2011، صفحة 3).

- أهداف ديوان المحاسبة: يهدف ديوان المحاسبة الإماراتي لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي: (ديوان المحاسبة، 2009، صفحة 2)
- المساعدة على الارتقاء بالحوكمة والأداء في القطاع العام؛
- كسب احترام وتقدير وثقة الأطراف المهنية؛
- تدقيق المؤسسات الاتحادية وفقاً لمعايير التدقيق والرقابة الدولية؛
- تطوير وتقديم منهجيات تدقيق جديدة لتحقيق أفضل النتائج.
- مهام ديوان المحاسبة: يقوم الديوان في سبيل تحقيق أهدافه بالرقابة المالية ورقابة الأداء على نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى التحقق من كفاءة النظام المالي والمحاسبي المطبق في الجهات الخاضعة لرقابته أخذاً في الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة، كما يقوم أيضاً بالتحقيق في المخالفات المالية ومتابعتها والرقابة على نظم المعلومات (ديوان المحاسبة، 2010، الصفحات 10-13).
- بالإضافة إلى ديوان المحاسبة هناك مؤسسات أخرى في الإمارات العربية المتحدة تتولى مهمة كشف ومكافحة الفساد منها ما يلي:

(Dackiw & All, 2016)، (Hugo, 2019)

2.2.5. جهاز أبو ظبي للمحاسبة: أنشأ في عام 2015 بموجب قانون أبو ظبي رقم 14 لعام 2008 يخصص هذا الجهاز هيئات القطاع العام، يقوم بمراقبة عن كتب إيرادات ونفقات جميع المؤسسات الحكومية ويضمن إدارة أموال الدولة بشكل صحيح، كما يحق لهذه الهيئة التحقق من إيرادات ونفقات جميع دوائر الحكومة المحلية، بما في ذلك المجلس الاستشاري

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

الوطني، وحكومة المدينة، والمؤسسات العامة، وجميع المؤسسات التي تمتلك حكومة أبو ظبي فيها نسبة 25% على الأقل، كما يتحكم هذا الجهاز في تنفيذ جميع اتفاقيات القروض ويراقب الاستثمارات والسجلات المالية في تلك المؤسسات العامة.

3.2.5. المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة التي لها دور كبير جدا في كشف مختلف حالات الفساد المتعلقة بظاهرة غسل الأموال واكتشاف المصادر غير القانونية لها؛

4.2.5. قوات الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتوفر هي الأخرى على وحدات مختصة في مكافحة الفساد؛

5.2.5. مركز دبي للأمن الاقتصادي: الذي يركز على مكافحة مختلف أشكال الفساد من احتيال، رشوة، اختلاس، إتلاف الممتلكات العامة، التزوير، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تمويل المنظمات الدولية غير المشروعة، ورصد مختلف التجاوزات والمخالفات المالية في دبي.

3.5. تعزيز الإمارات العربية المتحدة للتعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه: إن دولة الإمارات العربية المتحدة مهتمة جدا بالتعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث يشارك ديوان المحاسبة بانتظام في البرامج والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى التعاون وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال، وتعزيزا لهذا التعاون عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على:

➤ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 أغسطس 2005، وصادقت عليها في 22 شباط 2006 وفقا لمرسوم اتحادي بقانون رقم 8 عام 2006 (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 2)؛

➤ التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 21 ديسمبر 2010 (Hugo, 2019)؛

➤ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

➤ هي عضو في مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال؛

➤ هي عضو في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI الإنتوساي)، وكذلك عضو فعال في منظمة المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ASOSAI الآسوساي)، وعضو في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI أرابوساي) (ديوان المحاسبة الإماراتي، 2020)

وفي هذا المجال أيضا قامت بالتوقيع على العديد من مذكرات التفاهم الدولية، منها ما يلي:

- ❖ مذكرة تفاهم مع ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية سنة 2018؛
- ❖ أيضا مذكرة تفاهم مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في جمهورية بولندا سنة 2012؛
- ❖ بالإضافة إلى مذكرتنا تفاهم سنة 2010 مع كل من دائرة التدقيق الوطني في ماليزيا، ومكتب المدقق العام في نيوزلندا.

1.3.5. التعاون الدولي: حسب خبراء استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد وضعت إطارا قانونيا شاملا وواضحا بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية. ويشكل القانون المحلي وحدة مترابطة جدا من التشريعات لأنه يشمل تقريبا جميع أشكال التعاون الدولي، وأفيد بأنه ينفذ بكفاءة جنبا إلى جنب مع المعاهدات أو الترتيبات القائمة، خاصة فيما يخص تسليم المجرمين، نقل الأشخاص المحكوم عليهم، نقل الإجراءات الجنائية، المساعدة القانونية المتبادلة، التعاون في مجال إنفاذ القانون، التحقيقات المشتركة، أساليب التحري الخاصة (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 12).

وتلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دورا محوريا في سبيل تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الجهود العالمية لمواجهة الفساد عبر استضافة المؤتمرات والمحاضرات الدولية في هذا المجال. حيث وفي هذا الصدد استضافت في 14 ديسمبر من سنة 2019 ولمدة 7 أيام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إمارة أبو ظبي، والذي يعد أكبر تجمع دولي يعنى بمناقشة القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه، ويتيح الفرصة للدول الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية من أجل تعزيز التعاون الدولي لتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها. فحكومة الإمارات العربية المتحدة حرصت من خلال

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

استضافة هذا المؤتمر في أبو ظبي على تجسيد مشاركتها المجتمع الدولي جهوده الحثيثة في التصدي للفساد ومنع انتشاره، والتعاون مع الأسرة الدولية في كل ما من شأنه مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة وملاحقة أفعال الفساد وإنفاذ القانون بحق مرتكبي جرائم الفساد على المستوى الدولي (موفق محمد، 2019). كما كانت لها مساهمات في هذا المجال مثل استضافة المؤتمر الثالث لأجهزة الرقابة المالية ودواوين المحاسبة الأوروبية والعربية (اليوروساي/الأربوساي) في سنة 2011، واستضافة الاجتماع الـ 67 للمجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي (INTOSAI) في سنة 2015، والاجتماعين 68 و 69 في سنة 2016 (ديوان المحاسبة، 2020).

2.3.5. التعاون الإقليمي على مستوى مجلس التعاون الخليجي: التزاما من ديوان المحاسبة الإماراتي بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية في مجال التعاون القانوني والقضائي والأمني للوقاية ومكافحة الجريمة ذات الصلة بالفساد والتي تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة طرفا فيها ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن هذا الأخير يسعى بصورة متواصلة مع الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز سبل التعاون من خلال تبادل الخبرات والتجارب وتوحيد المواقف والرؤى بدول المجلس في المسائل المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال: (ديوان المحاسبة، 2018)

- المشاركة الفعالة في اجتماعات الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس لمناقشة موضوعات الفساد المطروحة وإيجاد الحلول المناسبة لمكافحتها، وإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة بمكافحة الفساد؛

- تفعيل التعاون الخليجي باقتراح الأساليب الفعالة للحد من الفساد ومكافحته بالتنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات العامة التي لها اضطلاع بمكافحة الفساد بدول المجلس وتبادل التجارب والخبرات معها للحد من ظاهرة الفساد؛

- التطبيق العملي للمشاريع التي يتم اقرارها من قبل رؤساء الأجهزة بدول المجلس من مبادئ استرشادية ومتابعة آليات تنفيذها مع باقي دول المجلس؛

- إعداد وتأهيل الموظفين على مستوى أجهزة مكافحة الفساد بمجلس التعاون عن طريق إثراء برامج تدريبية مشتركة، بغرض صقل مهاراتهم واكسابهم الخبرة العملية في مجال مكافحة الفساد؛

- تشجيع الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة على مستوى دول المجلس للمشاركة الفعالة لمكافحة الفساد وإثراء مفهوم المواطنة والمسؤولية المجتمعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة بغرض التوعية والتنقيف بمخاطر الفساد وطرق مكافحته.

4.5. جهود دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل زيادة الوعي بخطورة ظاهرة الفساد:

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بديوان المحاسبة خطة البرامج التوعوية في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام، وجاءت هذه المبادرة انطلاقاً من حرص الدولة على محاربة الفساد وإيماناً منها بضرورة التعاون مع كافة قطاعات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص المؤسسات التعليمية، تماشياً وتطبيقاً للأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يتولى الديوان متابعة تنفيذها، ويأتي دوره في هذا الجانب من اهتمامه بضرورة توعية النشء وأفراد المجتمع بمخاطر الفساد والعمل على الحد منه توافقاً ونص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد حظيت البرامج التوعوية التي أطلقتها الدولة باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة، والتي بدورها تناولت هذه المبادرة عبر قنواتها لما في ذلك من أهمية في إنجاح منظومة التوعية بمكافحة الفساد على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث هدف الديوان من خلال هذه البرامج التوعوية إلى: (محمد راشد، 2017، صفحة 8)

- تكوين صورة واضحة عن الفساد وطرق مكافحته؛
- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة في مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة؛
- تعزيز سبل التعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية.

6. تحليل النتائج:

- من خلال متابعتنا لتطور أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المؤشرات الدولية للفساد نلاحظ أن هناك تحسن مستمر في هذا الأداء خلال مدة الدراسة، كما أنها وخلال هذه المدة كانت تحتل المرتبة الأولى عربياً في مؤشر مدركات الفساد والذي يعتبر أهم

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020

مؤشر لقياس الفساد، فتدني مستويات الفساد في الدولة جعلها تكسب ثقة المنظمات الدولية التي أصبحت تصنفها من أنظف الدول العربية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ومن خلال استعراضنا لمختلف الآليات التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفساد توصلنا إلى أن الجانب القانوني تميز بقوة التشريعات والأنظمة واللوائح الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة، حيث أشاد فريق الخبراء الدوليين المكلف من الأمم المتحدة في يناير 2013 بمستواها العالي في مكافحة الفساد بالدولة واقتربها في كثير من جوانبها من الأحكام الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصنفها ضمن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة كتلك المتعلقة بجرائم غسل الأموال، والجانب المؤسساتي الذي يعتبر ديوان المحاسبة أعلى جهاز للرقابة المالية والمحاسبية فيه، يتميز بكفاءة وفعالية عالية، حيث ومنذ تأسيسه في سنة 1976 عمل على إبقاء دولة الإمارات العربية المتحدة دولة نظيفة خالية من الفساد ورائدة عربيا في إرساء مختلف مبادئ الحكم الرشيد من شفافية، نزاهة، مساءلة والتطبيق العادل للقانون.

كما ركزت أيضا على العمل التوعوي من خلال إطلاق برامج توعوية وتحسيسية بظاهرة ظاهرة الفساد وهذا بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك إيمانا منها بضرورة التعاون مع كافة أطراف المجتمع المدني للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها. ومن الجهود أيضا الأكثر تأثيرا في مكافحة الفساد والعوامل التي ساعدت في إنجاح تجربتها هي سعيها لتعزيز سبل التعاون الدولي والإقليمي وتبادل الخبرات مع الدول الرائدة ودول الجوار في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك في إطار كل من اتفاقيتي الأمم المتحدة واتفاقية الدول العربية لمكافحة الفساد، وكل هذه الآليات ساهمت في جعل تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفساد تجربة متميزة ورائدة عربيا. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

7. خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث يمكن القول أن دولة الإمارات العربية المتحدة قطعت شوطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وما يؤكد ذلك الرتب الجيدة التي تحصل عليها سنويا في مختلف المؤشرات الدولية للفساد. فهذا الترتيب المتقدم للإمارات جاء

نتيجة حرص القيادة الرشيدة في الدولة على مجابهة الفساد بكافة أشكاله، والمبادرات المختلفة التي أطلقتها للارتقاء بخدماتها بشفافية عالية والحرص على ضمان المساواة والعدالة في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، كما تعمل على تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وجعل مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة خالياً من مختلف أشكال الفساد والرشوة من خلال إقرار مجموعة من التشريعات والقوانين بمعايير ومستويات عالية، وجعلها تتلاءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما يرجع أيضاً الفضل الكبير في ذلك لديوان المحاسبة بصفته الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في الدولة يتولى مهمة الكشف عن مختلف حالات الغش والفساد المالي من خلال تعزيز منهجيات وأساليب التدقيق والرقابة وجعلها تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الرقابة المالية في القطاع العام.

❖ نتائج الدراسة:

تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة من التجارب الرائدة عربياً في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، كما تحقق نتائج مقبولة على المستوى العالمي في مختلف المؤشرات الدولية للفساد والحوكمة الرشيدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى ما يلي:

- الدور الكبير الذي يلعبه ديوان المحاسبة بوصفه أعلى هيئة للرقابة المالية والمحاسبية يتولى مهمة الحفاظ على المال العام ومكافحة مختلف أشكال الفساد والرشوة؛
- عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على سن تشريعات وقوانين عقابية رادعة لمكافحة الفساد والتطبيق العادل والصارم لها على جميع المواطنين بدون تمييز؛
- ركزت على العمل التوعوي من خلال إعداد برامج خاصة لتوعية النشء والشباب ومختلف أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد وبآثارها السلبية، وحثهم على ضرورة التعاون وتكاتف الجهود من أجل التصدي لها والوقاية منها؛
- حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث وتعزيزاً لهذا التعاون عملت على المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

❖ الاقتراحات:

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

- على الإمارات العربية المتحدة ضرورة استكمال بعض الجوانب التشريعية وتوفير الأدوات القانونية اللازمة لمكافحة الفساد كذلك المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين عن الفساد، وكذا التخفيف عن المعترفين بممارسة الفساد، وهذا من أجل التشجيع عن كشف مختلف حالات الرشوة والفساد؛

- على الإمارات العربية المتحدة دعم حرية الرأي والتعبير والمساءلة، لأن النقاط التي حصلت عليها في هذا المؤشر الفرعي للحكومة العالمية سالبة، وهو المؤشر الوحيد الذي حصلت في نقطة متدنية، حيث وكما جاء في تقرير منظمة النزاهة العالمية أن المعلومات المتعلقة بالفساد التجاري والسياسي شحيحة بسبب الرقابة الشديدة للدولة على حرية الرأي والتعبير؛

- على دولة الإمارات العربية المتحدة بذل المزيد من الجهد في سبيل الحد من مختلف ممارسات الفساد في مجال المشتريات العامة وجعل الصفقات والعقود في هذا المجال أكثر شفافية ونزاهة، فقد جاء في تقرير الفساد الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة، أن شركتين من أصل خمس شركات أبلغتا عن تعرضهما لبعض أشكال الاحتيال في المشتريات؛

- ضرورة توفير المزيد من الاستقلالية للقضاء، فرغم الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظام القضائي مازال من غير المعقول تقريبا أن يتم استجواب أو محاكمة الأشخاص الموجودين في السلطة أو المرتبطين بالعائلات الحاكمة، كما مازالت القرارات القضائية تخضع للمراجعة السياسية.

8. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- الركيبات كايد كريم، الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015)؛
- الزعابي محمد راشد، جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة، (أبوظبي: ديوان المحاسبة، 2017)؛
- ديوان المحاسبة، دليل أفضل الممارسات في مكافحة الاحتيال، ديوان المحاسبة، (أبو ظبي: ديوان المحاسبة، يناير 2011)؛

- ديوان المحاسبة، ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة، ديوان المحاسبة (أبو ظبي: ديوان المحاسبة، 2009)؛
- ديوان المحاسبة، عن ديوان المحاسبة، (أبو ظبي: ديوان المحاسبة، 2010).

- Basel Institute on Governance, Basel Anti-Money Laundering Index 2018 Report, (Switzerland: Basel Institute on Governance, october 2018)
- Dackiw, Borys and All , Anti-Corruption in the United Arab Emirates,(Global Compliance News ,2016)
- Tyne Hugo, UAE Anti-corruption & Bribery 2019, (New York: Mondaq, 2019, Nouvenber)
- The World Bank, Doing Business 2020, (Washington: International Bank for Reconstruction and Development, 2020)
- World Bank, The Worldwide Governance Indicators Aggregate Governance Indicators 1996-2019 (WASHINGTON : World Bank, 2020)
- World Justice Project, World Justice Project Rule of Law Index 2020, (WASHINGTON: World Justice Project, 2020)

• الأطروحات:

- سارة بوسعيد، تأثير الفساد على التنمية المستدامة وآليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، سنغافورة وإندونيسيا 2003-2018، (دكتوراه غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2018-2019.

• المؤتمرات :

- الأمم المتحدة، استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- حالة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بنما، 2013.

- منتدى الرياض الاقتصادي، دراسة حول الفساد الإداري والمالي الواقع والآثار وسبل الحد منه، الدورة السادسة، الرياض، العربية السعودية، 9-11 ديسمبر 2013.

• التقارير:

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه
دراسة تحليلية 2010-2020

– إدارة الدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي السنوي 2019، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

• مواقع الإنترنت:

– ديوان المحاسبة (يناير 2018)، الأجهزة المسؤولة عن النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون:

<https://saiuae.gov.ae/ar/Pages/ConveLegalTreatiesgcc.aspx>

– ديوان المحاسبة (2020)، الشركاء الإستراتيجيين لديوان المحاسبة:

<https://saiuae.gov.ae/ar/Pages/international.aspx?term=62024a70-c7b0-48a4-b3eb-0fe4554bdf9e&item=1&arterm=8458e423-3615-43ec-b33d-1749f5081062>

– ديوان المحاسبة (ديسمبر 2020)، المؤتمرات الدولية:

https://saiuae.gov.ae/ar/Pages/International_Conferences.aspx

– ديوان المحاسبة (ديسمبر 2020)، عن ديوان المحاسبة:

<https://saiuae.gov.ae/ar/Pages/mission.aspx?term=bf8d0ac9-4c76-4468-a97f-23651312393a&item=0&arterm=82a47f1f-88e6-44c3-87a7-16874686641d>

– موفق محمد ووام (2019)، الإمارات تعزز الجهود العالمية في مكافحة الفساد:

<https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-12-17-1.3728692>

- Fanack Home (2020), United Arab Emirates Governance and Politics,; <https://fanack.com/united-arab-emirates/governance-and-politics-of-uae/>,

- Risk and compliance powered by GAN (2020), United Arab Emirates,;

<https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/united-/arab-emirate>

- Trading economics (2021), United Arab Emirates-GDP Annual Growth Rate:

<https://tradingeconomics.com/united-arab-emirates/gdp-growth-annual>

